The Impact of Social Dimension Disclosure of Sustainability on the Value Relevance of Accounting Information: Corporate Governance as a Moderating Variable

Zainab Yahia Askar
College of Administration and Economics, University of Baghdad
zainab.yahia2106m@coadec.uobaghdad.edu.iq

Hakeem Hammood Flayyih
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad
hakeem.hmood@coadec.uobaghdad.edu.iq

Received: 25/6/2025 Accepted: 30/7/2025 Published: 31/3/2026

Abstract:

This study aims to analyze the impact of sustainability disclosure on the value relevance of accounting information in Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange, with a particular focus on the moderating role of corporate governance mechanisms. The sample comprises 19 banks observed over the period 2014–2022. Sustainability disclosure is measured using two quantitative indicators: expenditure on training programs and the number of training sessions provided to employees. The value relevance of accounting information is assessed through the Ohlson model. Corporate governance mechanisms are represented by four structural indicators of the board: board size, ownership concentration, female representation, and the proportion of independent directors. The findings reveal that the number of training sessions exerts a positive indirect effect when interacting with all governance mechanisms, highlighting the significance of regular training within an effective governance structure. In contrast, training expenditure shows a limited effect, being associated only with female representation. The study recommends issuing a unified Iraqi accounting standard for sustainability disclosure, incorporating a clear definition of its environmental, social, economic, and governance dimensions.

Keywords: Value Relevance of Accounting Information, Corporate Governance, Sustainability, Social Dimension.

تأثير الإفصاح عن البعد الاجتماعي للاستدامة في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية: حوكمة الشركات متغير معدل

زينب يحيى عسكر
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

حكيم حمود فليح
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد

المستخلص:

تهدف الدراسة الى تحليل اثر الافصاح عن التنمية المستدامة في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية لدى المصارف العراقية المدرجة، مع التركيز على الدور التفاعلي لاليات حوكمة الشركات كمتغير معدل. شملت العينة ١٩ مصرفا مدرجا في سوق العراق للاوراق المالية للفترة ٢٠١٤–٢٠٢٢. تم قياس الافصاح عن الاستدامة من خلال مؤشرين كميين هما الانفاق على برامج التدريب، وعدد الدورات التدريبية المقدمة للعاملين. اما ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية فتم قياسها باستخدام نموذج Ohlson. وتضمنت اليات الحوكمة اربعة مؤشرات تمثل البعد البنيوي لمجلس الادارة وهي حجم المجلس، تركز الملكية، تمثيل المرأة، ونسبة الاعضاء المستقلين. اظهرت النتائج ان عدد الدورات التدريبية يمتلك تاثيرا غير مباشر ايجابيا عند تفاعله مع جميع اليات الحوكمة، مما يدل على اهمية انتظام التدريب في ظل هيكل حوكمي فعال. اما الانفاق على التدريب فقد اظهر اثرا محدودا، حيث ارتبط فقط بتمثيل المرأة. واوصت الدراسة باصدار معيار محاسبي عراقي موحد للافصاح عن الاستدامة، يتضمن تعريفا واضحا لابعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والحوكمية.

الكلمات المفتاحية: – ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، حوكمة الشركات، التنمية المستدامة، البعد الاجتماعي

١ـ المقدمة

منذ سنة ١٩٨٧ نشر تقرير " مستقبلنا المشترك " المتعارف عليه بتقرير برونتلاند، حيث قدم هذا التقرير مفهوماً واضحاً عن التنمية المستدامة وان هذا التقرير احدث نقطة تحول في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وفي ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، تزداد أهمية التنمية المستدامة كنهج رئيسي لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعد المعلومات المحاسبية أحد الأدوات الحيوية التي تمكن المؤسسات من تقديم صورة شاملة وشفافة حول أدائها المالي وغير المالي، لذا، تبرز أهمية الإفصاح عن التنمية المستدامة كعنصر أساسي يعزز ملاءمة وقيمة هذه المعلومات المحاسبية. إن الإفصاح عن التنمية المستدامة يمثل نقطة التقاء بين المسؤولية الاجتماعية والبيئية وبين الالتزام المؤسسي بالشفافية، ويشمل هذا الإفصاح توفير معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي، مما يمكن الأطراف المعنية من تقييم مدى التزام المؤسسة بمبادئ التنمية المستدامة، وبالنظر إلى التحديات التي تواجهها المؤسسات المالية، ولا سيما المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية، فإن الالتزام بالإفصاح عن هذه الجوانب يصبح ضرورة لتحقيق التكامل بين المسؤولية المؤسسية والأداء المالي.

تلعب ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية دوراً حيوياً في تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية في نشاط الشركة، وتشير ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية إلى مدى قدرة المعلومات المحاسبية المقدمة على أن تكون ملائمه وصادقة في تمثيل الاحداث الاقتصادية، وذات توقيت مناسب لاحتياجات المستخدمين، ومع تطور متطلبات أصحاب المصلحة، تبرز الحاجة إلى تكامل الإفصاح المحاسبي مع مبادئ التنمية المستدامة لضمان أن تكون هذه المعلومات ذات قيمة حقيقية وتدعم صنع القرار. ان تأثير الإفصاح عن التنمية المستدامة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية قد يختلف باختلاف مستوى الحوكمة المؤسسية، وتعتبر حوكمة الشركات عاملاً حاسماً في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، اذ تعكس الحوكمة الجيدة استقلالية مجالس الإدارة والشفافية في التقارير المالية، والالتزام بالقوانين والمعايير، كما وتعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في القطاع العام والخاص على حد سواء، وذلك لتأثيرها في ضبط اعمال الشركة وحماية حقوق المساهمين وبقية أصحاب المصالح، وتساعد هذه الآليات على الحد من التلاعب والتحريف في التقارير المالية بما ينعكس في تحسين الافصاح، وفي سياق المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، يمكن أن تلعب الحوكمة دورًا معدلاً يعزز من تأثير الإفصاح عن التنمية المستدامة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، مما يساهم في زيادة الثقة بين المستثمرين وتعزيز كفاءة السوق.

٢ـ الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات

٢ـ١ الدراسات التي تناولت العلاقة بين التنمية المستدامة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية:

دراسة (عرفه ومليجي، ٢٠١٦) توصلت الدراسة الى مجموعه من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين الافصاح المحاسبي عن معلومات التنمية المستدامة وجودة المستحقات الاختيارية مما يعزز من جودة التقارير المالية ووجود ارتباط ايجابي بين الافصاح الطوعي والاستدامة المالية للشركات، ودور التشريعات المحاسبية في تحسين مستوى الافصاح عن التنمية المستدامة. دراسة (الجرف، ٢٠١٧) توصلت الى وجود علاقة بين الإفصاح عن البعد الاجتماعي والاقتصادي وعناصر جودة المعلومات المحاسبية والمتمثلة بالتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية والقيمة التنبؤية والتغذية الراجعة والموثوقية وقابلية التحقق بينما لا توجد علاقة لهذه العناصر مع البعد البيئي للتنمية المستدامة كما

توصلت الدارسة الى وجود علاقة بين هذه العناصر وابعاد التنمية المستدامة مجتمعة دراسة (ابراهيم، ٢٠٢٠) توصلت الى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة بين الشركات ، و ان هناك تأثير إيجابي للإفصاح عن البعد الاقتصادي والبعد البيئي للاستدامة على الأداء المالي المستقبلي، في حين لم يظهر تأثير للبعد الاجتماعي، و هناك تأثير إيجابي ومعنوي للإفصاح عن البعد الحوكمي للاستدامة على الأداء المالي المستقبلي. دراسة (ابراهيم ، ٢٠٢٣) توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل البيئة المصرية، و الإفصاح عن سياسات الشمول المالي يعزز من جودة ومصداقية التقارير المالية في البنوك، و الإفصاح عن الخدمات والمنتجات البنكية يرتبط بتحقيق شفافية التقارير المالية في سوق المال. دراسة (Migliavacca, 2024) توصلت الى أن تقييمات الاستدامة وأن متطلبات المستثمرين تطورت بمرور الوقت، مما أثر على نوعية المعلومات التي تستخدم في تحديد قيم الأسهم، وعدم تحقيق تحول شامل نحو الاستدامة فبالرغم من التزام الاتحاد الأوروبي بأجندة الاستدامة، لم يتم حتى الآن تحقيق تحول كبير في القرارات الاستثمارية المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية. دراسة (Moolkham, 2024) توصلت الى أن توزيعات الأرباح لها تأثير إيجابي على القيمة السوقية للشركات، مما يدل على التزام الشركات بإعادة القيمة للمستثمرين.

٢-٢ الدراسات التي تناولت العلاقة بين تنمية مستدامة وحوكمة الشركات:

دراسة (Boeva et al., 2017) توصلت الى أن حوكمة الشركات تلعب دورًا جوهريا في تعزيز سياسات التنمية المستدامة من خلال الربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن الشركات التي تتبنى ممارسات شفافية في إفصاحاها البيئي والاجتماعي تحظى بمكانة تنافسية أفضل. دراسة (سلمى، ٢٠١٨) الى ان انتشار ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر بشكل غير مسبوق مما أثر سلبا على التنمية المستدامة، وان أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات مثل الشفافية، والمساءلة، والرقابة الفاعلة في تقليل الفساد الإداري، غياب الشفافية والمساءلة أدى إلى ضعف ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، الحوكمة الرشيدة تساهم في تعزيز الثقة الاستثمارية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. دراسة (Ramzy& El Bedawy ,2019) توصلت إلى وجود علاقة إيجابية وقوية بين عناصر الحكومة الرشيدة وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة، مما يؤكد أن التنمية المستدامة والحكومة الرشيدة مترابطتان بشكل كبير ولا يمكن تحقيق إحداهما بدون الأخرى، وأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود آليات للحكومة الرشيدة، مثل الشفافية، المشاركة، والمساءلة، لضمان التنفيذ العادل والمنصف. دراسة (درويش واخرون، ٢٠١٩) توصلت إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في الشركات الصناعية. دراسة (أبو شعالة والجنابي، ٢٠٢٠) توصلت إلى ان الحوكمة لها تأثير ملموس على تعزيز الاستدامة المؤسسية، وان أبعاد الحوكمة تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمؤسسة، والمؤسسة الوطنية للنفط تتمتع بمستوى جيد من الالتزام بمبادئ الحوكمة والاستدامة المؤسسية. دراسة (عز العرب، ٢٠٢١) توصلت إلى أهمية تطبيق الحوكمة في رفع كفاءة مراكز الشباب، ووجود علاقة إيجابية بين مبادئ الحوكمة وأبعاد التنمية المستدامة، والدور الكبير للحوكمة في تحسين الأداء الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي للمراكز.

٢-٣ الدراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية:

دراسة (حميدات وآخرون،٢٠١٦) توصلت الى ان هناك دور ايجابي لمبدأ الافصاح والشفافية في تحسين ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المساهمة العامة الأردنية، و ان التطبيق الأمثل لمبدأ الافصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة شركات الخدمات المالية الاردنية يعانى من العديد من المشاكل والمعوقات. دراسة (حميدات، ٢٠١٧) توصلت الى أن تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية يعد ذو أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة لتحسين موثوقية وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وجود تأثير إيجابي لمبدأ الإفصاح والشفافية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتقاريرها المالية، ووجود مشاكل ومعوقات

تحد من التطبيق الأمثل لمبدأ الإفصاح والشفافية، أهمها عدم الفصل التام بين الملكية والإدارة، وعدم تداول السلطة بشكل عادل داخل مجلس الإدارة.

دراسة (علي، ٢٠١٩) توصلت إلى أن تطبيق معايير الحوكمة بشكل فاعل يسهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين وإدارة الشركات، ووجود تأثير إيجابي لممارسات مجلس الإدارة على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف باضمحلال الأصول، وأن غياب تطبيق معايير الحوكمة يقلل من دقة المعلومات المالية ويضعف ثقة المستثمرين في التقارير المحاسبية. دراسة (Almujamed & Alfraih, 2020) توصلت إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وزيادة القيمة المرجعية للمعلومات المحاسبية، وأن ازدواجية الأدوار (حين يكون الرئيس التنفيذي هو نفسه رئيس مجلس الإدارة) لها تأثير إيجابي ولكنه غير دال إحصائيًا، وتأثير الأعضاء غير التنفيذيين على القيمة المرجعية كان سالبًا وغير دال إحصائيًا، وهو ما يمكن أن يعكس ضعف كفاءتهم أو ارتباطهم بالإدارة. دراسة (قادر وجاسم، ٢٠٢٢) توصلت إلى ان تمتعت الشركات عينة الدراسة بملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية بنسبة عالية، وفقًا لنموذج السعر (Ohlson, 1995)، أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا لمجلس الإدارة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، أظهرت النتائج عدم وجود تأثير للملكية الإدارية والتدقيق الخارجي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. بناءً على الدراسات السابقة نفترض الاتي:

الفرضية الرئيسية الأولى(H1): هناك تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن التنمية المستدامة على ملائمة المعلومات المحاسبية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الفرضيات الفرعية:

H1A1 يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة على ملائمة المعلومات المحاسبية.

H1A2 يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

H1A3 يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الرئيسية الثانية(H2): تتفاعل آليات حوكمة الشركات في العلاقة بين التنمية المستدامة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

H1B1 تتفاعل اليات حوكمة الشركات في العلاقة بين البعد البيئي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

H1B2 تتفاعل اليات حوكمة الشركات في العلاقة بين البعد الاجتماعي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

H1B3 تتفاعل اليات حوكمة الشركات في العلاقة بين البعد الاقتصادي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

٣- منهجية البحث

٣-١ مشكلة الدراسة وفجوتها النظرية والتطبيقية:

عرضت الدراسات السابقة العلاقات الثلاث الرئيسية لموضوع الدراسة، حيث ركزت على العلاقة بين التنمية المستدامة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، والعلاقة بين التنمية المستدامة وحوكمة الشركات، كما بحثت مجموعة ثالثة العلاقة بين حوكمة الشركات وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. وأسهم هذا الاطلاع في توضيح مسارات البحث السابقة وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها. وفي ظل غياب ابحاث محلية تناولت العلاقة بين التنمية المستدامة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، والعلاقة بين المتغيرات المطروحة مجتمعة، استكشفنا وجود فجوة معرفية وتطبيقية خصوصا في البيئة العراقية. وبحسب اطلاع الباحثون، لا توجد دراسات محلية او دولية تناولت هذه المتغيرات بصورة مشتركة. ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة بالتساؤل حول مدى تأثير الافصاح عن التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية في تعزيز ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، والدور الذي يمكن ان تلعبه آليات الحوكمة في دعم هذا التأثير، اذ ان الافصاح المتكامل لا يقتصر على الالتزام بالمعايير بل يعزز الشفافية ويزيد من ثقة اصحاب المصلحة. وبناء على ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الاتي: هل يؤثر الافصاح عن التنمية المستدامة في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية في ظل الدور المعدل لآليات حوكمة الشركات؟ ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

أ. هل يؤثر الإفصاح عن التنمية المستدامة بإبعادها في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب. هل لآليات حوكمة الشركات دوراً معدلاً في العلاقة بين الإفصاح عن التنمية المستدامة وملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية.

٣-٢ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في سد الفجوة البحثية في مجال الإفصاح عن التنمية المستدامة وعلاقته بملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وخاصة في ظل تأثير حوكمة الشركات، وتقدم الدراسة إضافة جديدة للأدبيات المتعلقة بدمج مفاهيم الاستدامة في التقارير المحاسبية، مما يساعد الباحثين على فهم أعمق للعوامل التي تؤثر على جودة التقارير المحاسبية في الأسواق الناشئة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم توظيف منهجية الانحدار الهرمي المتعدد، وهي منهجية تحليلية مناسبة تسمح بإدخال المتغيرات في مراحل متتابعة تعكس أسساً نظرية أو نتائج تجريبية سابقة. وبناء عليه تم بناء أربعة نماذج انحدار خطية متسلسلة لتجسيد التدرج المنطقي في فرضيات الدراسة، ما يتيح تقييم الفروق في حجم التأثير الناتج عن إدراج المتغيرات التفاعلية بين الإفصاح وآليات الحوكمة.

٣-٤ مجتمع وعينة الدراسة:

ولتحقيق ذلك تم استخدام بيانات طولية Panel Data متوازنة لعينة مكونة من ١٩ مصرفاً عراقياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٢، بما مجموعه ١٧١ مشاهدة سنوية، وهي تمثل نحو ٥٥.٩٪ من المجتمع الإحصائي للمصارف المدرجة في السوق، ما يدعم قوة التعميم في نتائج الدراسة. وقد تم جمع البيانات من التقارير السنوية المنشورة رسمياً، ما يعزز من صدقية ومصداقية مصادر البيانات.

٣-٥ أسلوب اعداد وتصميم الدراسة الحالية:

يرتبط اعداد الدراسة وجمع البيانات والتحليل بأسئلة البحث، إن مفهوم تصميم الدراسة معقدة للغاية وضروري للنظر إليه من وجهات نظر عديدة. فإن تصميم الدراسة يعتمد على المشكلة وفجوتها البحثية، وبذلك تم إعداد تصميم الدراسة الحالية على أساس مشكلة البحث. ويبين الشكل ١. اعداد تصميم هذه الدراسة. يساعد تصميم البحث الباحث في الإجابة على أسئلة البحث ويضمن الإجابة على الأسئلة المطروحة في التحقيق بشكل صحيح وفاعل. إن إطار الدراسة الحالية من خلال بناء الفرضيات، ثم تحديد أهداف معينة والوصول إلى نتيجة الدراسة على أساس الحقيقة والتأكيد على البيانات المعطاة، هي القواعد الأساسية لتصميم البحث.

شكل ١. اعداد وتصميم الدراسة.

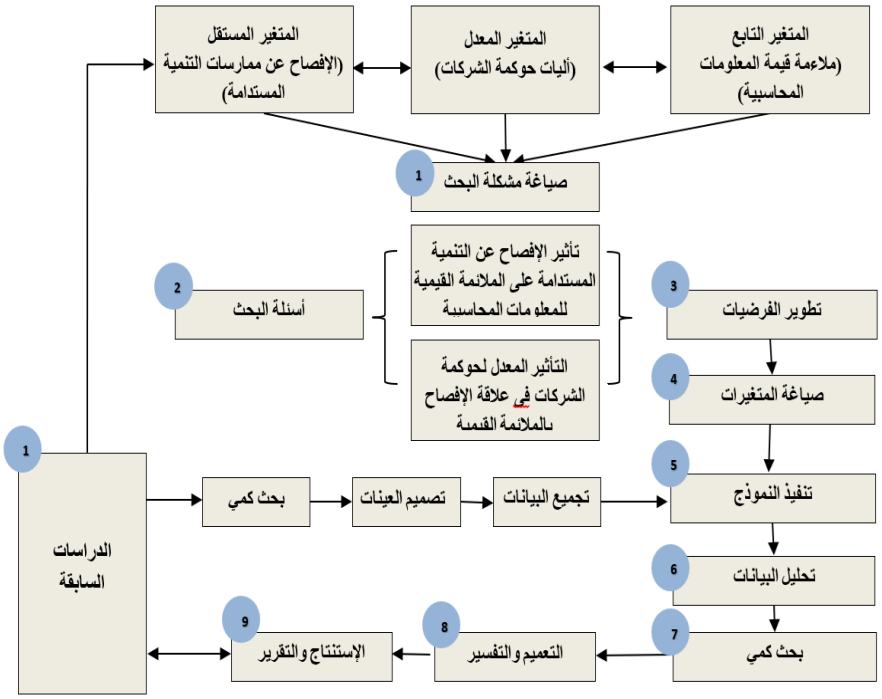

المصدر: اعداد الباحثان

٣-٦ أسلوب قياس المتغيرات:

كما تم قياس الإفصاح عن التنمية المستدامة باستخدام مؤشرين كميين هما: حجم الإنفاق على برامج التدريب والتأهيل، وعدد الدورات التدريبية المقدمة للعاملين، وذلك استناداً إلى افتراض أن بناء القدرات المؤسسية يعكس التزاماً استراتيجياً بالاستدامة. أما ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية فقد تم قياسها من خلال القيمة المطلقة لمستوي الملاءمة القيمية لربحية السهم والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية، وهي مقاييس تحظى بقبول واسع في دراسات الملاءمة القيمية مثل أبحاث Ohlson (1995). وفيما يتعلق بآليات الحوكمة، فقد تم تضمين أربعة مؤشرات رئيسية تمثل البعد البنيوي للمجلس، وهي: حجم مجلس الإدارة، ونسبة تركز الملكية (نسبة المساهم الأكبر)، ونسبة تمثيل المرأة في المجلس، ونسبة الأعضاء المستقلين.

٤- عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

٤-١ بناء نموذج الدراسة الهيكلي:

النموذج الأول: يهدف هذا النموذج إلى الإجابة على فرضية الدراسة الأولي والتي تنص على (وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن التنمية المستدامة على مدي ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية بالمصارف العراقية). وهو يختبر هذه الفرضية من خلال انحدار مقياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في العام t على مقياس الإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في العام t. وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة الأول في أبسط أشكاله في شكل خطى على النحو التالي:

$$VR_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 SDD_{it} + \alpha_2 BankSize_{it} + \alpha_3 ROA_{it} + \alpha_4 LEV_{it} + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث ان:

- VR_{it} ← مستوي ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية بالمصرف i في السنة t. والتي سيتم التعبير عنها باستخدام مقياسين بديلين وهما؛
  - ✓ EPS_abs_{it} ← القيمة المطلقة لمستوي الملاءمة القيمية لربحية السهم للمصرف i في السنة t. وهو يتم حسابه من خلال نموذج السعر المعدل لـ Ohlson (1995).

- ✓ PVS_abs_{it} ← القيمة المطلقة لمستوي الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للمصرف i في السنة t. وهو يتم حسابه أيضاً من خلال نموذج السعر المعدل لـ Ohlson (1995).
- ○ SDD_{it} ← مقياس مستوي الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة التي يمارسها المصرف i خلال السنة t. وفيها سيتم التعبير عن ممارستين من ممارسات التنمية المستدامة وهما؛
- ✓ TQ_{it} ← مقياس مستوي التدريب والتأهيل الذي يقوم به المصرف i في السنة t. وهو يتم حسابه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي المبالغ المنفقة على برامج تدريب وتأهيل العاملين بالمصارف.
- ✓ TC_{it} ← مقياس الدورات التدريبية للمصرف i في السنة t. وهو يعكس عدد الدورات التدريبية التي تقدمها المصارف للعاملين بها.
- ○ $Banksize_{it}$ ← حجم المصرف i في السنة t. وهو يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي أصول المصرف في نهاية العام.
- ○ ROA_{it} ← معدل العائد على الأصول للمصرف i في السنة t. ويتم قياسه من خلال قسمه صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول في نهاية العام.
- ○ LEV_{it} ← مستوي الرافعة المالية للمصرف i في السنة t. ويتم قياسه من خلال قسمه إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام.
- ○ α_0، ε_t ← تمثل ثابت الدالة، وحد الخطأ بصفاته المعتادة على التوالي.

النموذج الثاني: يهدف هذا النموذج إلى الإجابة على فرضية الدراسة الثانية والتي تنص على (وجود تأثير إيجابي لأليات حوكمة مجلس الإدارة على مدي ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية بالمصارف العراقية). وهو يختبر هذه الفرضية من خلال انحدار مقياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في العام t على أليات حوكمة مجلس الإدارة في العام t. وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة الثاني في أبسط أشكاله في شكل خطى على النحو التالي:

$$VR_{it} = \beta_0 + \sum_{k=1}^{K} \beta X_{it}^{k} + \beta_2 BankSize_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \epsilon_t \qquad (2)$$

حيث؛ يمثل $(\sum_{k=1}^{K} \beta X_{it}^{k})$ متجه لأليات حوكمة مجلس الإدارة في المصرف i في السنة t. والمتمثلة في أربع أليات لمجلس الإدارة، والمتمثلة في:

- ○ $BSize_{it}$ ← حجم مجلس الإدارة (عدد أعضاء مجلس الإدارة) للمصرف i في السنة t.
- ○ MS_{it} ← تركز الملكية (نسبة المساهم الأكبر) في المصرف i بالسنة t.
- ○ WiB_{it} ← مقياس نسبة تمثيل المرأة بمجلس الإدارة للشركة i في السنة t.
- ○ $Bind_{it}$ ← مقياس استقلالية مجلس الإدارة (نسبة المديرين المستقلين في مجلس الإدارة) للمصرف i في السنة t.

النموذج الثالث: وفيه سيتم توسيع نموذج الدراسة الأول وذلك بإدخال أليات حوكمة مجلس الإدارة بالنموذج، وبالتالي يؤدى هذا التدرج في إضافة المتغيرات إلى تقييم مستوي إسهام كل متغير عند إدخاله إلى النموذج. بالإضافة إلى معرفة التغييرات في تأثير المتغيرات السابقة عند إدخال المتغيرات الجديدة. فعلي سبيل المثال يؤدي إدخال أليات حوكمة مجلس الإدارة بالنموذج الثالث إلى معرفة تأثير الإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على مدي ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية بالمصارف العراقية المدرجة، بالإضافة إلى تقييم مستوي التغير الذي حدث في هذا التأثير وذلك بعد السيطرة على أليات حوكمة مجلس الإدارة مقارنة بنفس التأثير في النموذج الأول والذي لم يتم فيه السيطرة على هذه الأليات. وعليه يمكن دمج النموذجين الأول والثاني ليشكل نموذج الدراسة الثالث في أبسط أشكاله في شكل خطى على النحو التالي:

$$VR_{it} = \gamma_0 + \gamma_1 SDD_{it} + \sum_{k=1}^{K} \gamma X_{it}^{k} + \gamma_2 BankSize_{it} + \gamma_3 ROA_{it} + \gamma_4 LEV_{it} + \epsilon_t \qquad (3)$$

النموذج الرابع: وفيه سيتم توسيع نموذج الدراسة الثالث، وذلك بإدخال متغير تفاعلي كحاصل ضرب مقياس الإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مقياس حوكمة مجلس الإدارة، وذلك للإجابة على الفرضية الثالثة الخاصة بالدور المعدل لحوكمة الشركات في علاقة الإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بمدي ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية بالمصارف العراقية المدرجة. وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة الرابع في أبسط أشكاله في شكل خطى على النحو التالي:

$$VR_{it} = \lambda_0 + \lambda_1 SDD_{it} + \sum_{k=1}^{K} \lambda X_{it}^{k} + \lambda_3 \left(SDD_{it} * \sum_{k=1}^{K} \lambda X_{it}^{k} \right) + \lambda_4 BankSize_{it} + \lambda_5 ROA_{it} + \lambda_6 LEV_{it} + \epsilon_t \quad (4)$$

حيث ان $\left(SDD_{it} * \sum_{k=1}^{K} \lambda X_{it}^{k}\right)$ يمثل متغير تفاعلي كحاصل ضرب مقياس الإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في أليات حوكمة مجلس الإدارة وذلك في الشركة i في السنة t. حيث سيعكس المتغير التفاعلي التأثير غير المباشر للإفصاح عن التنمية المستدامة وذلك على مدي ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية من خلال أليات حوكمة مجلس الإدارة. بينما سيعكس المقياس (SDD_{it}) التأثير المباشر للإفصاح عن التنمية المستدامة على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية. وهذا يعني أن الإفصاح سيكون لها تأثير مباشر على الملاءمة القيمية من خلال المعامل (λ_1)، وتأثير غير مباشر من خلال المعامل (λ_3). نظراً لأن الدور المعدل يتم بحثه عن طريق المتغيرات التفاعلية، وبالتالي سيتطلب ذلك إنشاء ثماني متغيرات تفاعلية في النموذج الرابع كحاصل ضرب مقياسي الإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مع كل ألية من أليات مجلس الإدارة على حدة. وهو ما يؤدي إلى تعرض النموذج الرابع إلى مشكلة الازدواج الخطي. ولتجنب ذلك سيتم بحث الدور التفاعلي للإفصاح على كل ألية من أليات مجلس الإدارة على حدة في انحدار مستقل. وبالتالي سيكون لدينا أربع انحدارات فرعية لتعبر عن النموذج الرابع الرئيسي الرابع، بحيث يختص كل انحدار ببحث الدور التفاعلي لكل أليه من أليات مجلس الإدارة مع مقياسي الإفصاح.

٤-٢ التحليل الوصفي

تتمثل أهم هذه الإحصاءات التي سيتم استخدامها في المتوسط الحسابي والوسيط الذي يعدا أحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري الذي يمثل أحد مقاييس التشتت، والحد الأدنى والحد الأقصى، هذا بالإضافة إلى اختبار Jarque-Bera لبحث التوزيع الطبيعي للمتغيرات. كما يتضح من الجدول ١. هذا بالإضافة للجدول ٢. الخاص بفحص مستوي ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، والإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وأليات حوكمة مجلس الإدارة وذلك على مستوي كل بنك.

الجدول ١. إحصاءات وصفية موجزة خلال ٢٠١٤-٢٠٢٢ .

Variables	*Unit*	*Obs.*	*Mean*	*Median*	*Std. Dev.*	*Normality test*
Dependent Variables:						
EPS_abs	Scale	171	18.35	3.949	64.36	[48671.5]***
a. Negative EPS	Scale	61	-20.25	-2.828	52.62	[2395.65]***
b. Positive EPS	Scale	110	17.29	4.746	70.23	[34199.1]***
PVS_abs	Scale	171	6.955	1.987	17.30	[32295.7]***
a. Negative PVS	Scale	70	-7.004	-1.449	12.85	[433.327]***
b. Positive PVS	Scale	101	6.921	2.191	19.87	[17580.2]***
Moderator Variables:						
Board Size	No.	171	6.655	7	1.048	[1.76784]
Majority Shareholder	%	171	0.268	0.099	0.275	[30.1832]***
Women in Board	%	171	0.069	0	0.090	[34.6528]***
Policy Board Independence	Dummy	171	0.298	0	0.459	[32.8120]***
Independent Variables:						
Training & Qualification	Logarithm	171	6.485	7.245	2.257	[259.057]***
Training Courses	No.	171	1.503	2	0.645	[25.2168]***
Control Variables:						
Bank Size	Logarithm	171	11.54	11.72	0.787	[655.054]***
Return on Assets (ROA)	%	171	0.049	0.010	0.151	[6840.18]***
Leverage (LEV)	%	171	0.461	0.440	0.285	[10218.5]***

المصدر: اعداد الباحثان

الجدول ٢. التنمية المستدامة، والحوكمة المؤسسية، وأهمية المعلومات المحاسبية في كل بنك (المتوسط)

Banks	*Relevance of accounting inf.*		*Sustainable Development*		*Corporate Governance*			
	EPS	*PVS*	*TQ*	*TC*	*BSize*	*MSP*	*WIB*	*PBI*
1. Ashur International Bank	0.168	2.043	7.134	2	7	0.133	0.143	0.333
2. Gulf Commercial Bank	2.820	0.996	7.076	1	5	0.018	0	0
3. Iraqi Investment Bank	3.428	1.640	6.981	1	7	0.666	0	0
4. Elaf Islamic Bank	-2.037	0.886	7.008	2	7	0.094	0	0
5. Iraqi Islamic Bank	0.705	-0.843	7.500	2	7	0.098	0	0
6. United Bank for Investment	2.660	0.659	7.245	1	7	0.099	0	0.778
7. National Bank of Iraq	2.835	-0.102	8.171	2	7	0.618	0	0.222
8. Al-Mansour Investment Bank	4.871	-1.264	7.430	1	7	0.542	0	0.111
9. Mosul Bank for Development	-0.035	-0.062	6.713	1	7	0.095	0.143	0.444
10. Baghdad Bank	8.625	4.281	7.159	2	7	0.518	0	0.222
11. Bank of Babylon	6.198	0.410	6.238	1	7	0.029	0.143	1
12. Kurdistan Bank	0.255	-0.462	7.503	2	7	0.099	0	0.444
13. Sumer Bank	0.571	-3.577	7.274	2	7	0.099	0.143	0
14. Iraqi Credit Bank	3.970	0.129	7.327	2	7	0.840	0	0.556
15. Iraqi Commercial Bank	1.581	-0.031	7.501	2	7	0.750	0.143	1
16. North Bank for Finance	5.505	0.516	7.219	1	7	0.099	0	0.333
17. Middle East Bank	-0.352	4.377	0.000	2	5	0.099	0.200	0
18. Iraqi Union Bank	5.344	-3.162	6.689	0	5	0.050	0.143	0.222
19. Trans-Iraq Investment Bank	-3.6e-12	2.7e-12	7.311	1	5	0.099	0	0

المصدر: اعداد الباحثان

ويتضح من التلخيص الإحصائي الموجز السابق لجميع المتغيرات المدرجة، ما يلي:

اختبار التوزيع الطبيعي: أظهرت النتائج الإحصائية أن القيم الدنيا والعليا لمعظم متغيرات الدراسة تمتد ضمن نطاق واسع نسبياً، وهو ما انعكس في ارتفاع واضح في قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى وجود تباين كبير بين المصارف محل الدراسة. ويعد هذا التباين منطقياً في ظل الفروقات المحتملة في البنية التنظيمية، ومستوى الخبرات الإدارية، والبيئة التشغيلية التي تعمل فيها كل مؤسسة مصرفية. وقد تم دعم هذه الملاحظة من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque–Bera)، والذي أظهر دلالة إحصائية لمعظم المتغيرات، مما يدفع إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن المتغيرات تتبع توزيعاً طبيعياً، وقبول الفرض البديل بأن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي. وتشير هذه النتيجة إلى أن القيم الفعلية لتلك المتغيرات تتوزع بعيداً عن المتوسط ولا تتركز حوله، بل قد تتضمن بيانات شاذة أو متطرفة. ويستثنى من ذلك متغير "حجم مجلس الإدارة"، حيث كانت إحصائية Jarque–Bera غير معنوية، مما يعني قبول الفرضية الصفرية واعتبار هذا المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعكس استقراراً نسبياً في سلوك هذا المؤشر عبر العينة المدروسة. وبناءً على ما سبق، وبالنظر إلى عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي لمعظم المتغيرات، بالإضافة إلى كبر قيمة الانحراف المعياري، فإن المتوسط الحسابي لا يعد مؤشراً مناسباً للقياس المركزي في هذا السياق، نظراً لحساسيته الشديدة للقيم المتطرفة. وبالتالي، سيكون من الأنسب الاعتماد على الوسيط كمقياس أكثر دقة للتمركز، لما يتمتع به من مقاومة للتأثيرات الناتجة عن القيم الشاذة، مما يعكس تمثيلاً أكثر واقعية لطبيعة البيانات موضع الدراسة.

بالنسبة للمتغير التابع (ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية) : تعد ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية من المؤشرات الجوهرية في تقييم جودة التقارير المالية، وقد تم قياسها في هذه الدراسة من خلال الملاءمة القيمية لربحية السهم (EPS) والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية (PVS)، عبر تحليل المدى والاتجاه لكل منهما على مستوى العينة.

أ. الملاءمة القيمية لربحية السهم:

أظهرت النتائج أن الملاءمة القيمية السلبية لربحية السهم تحققت في 61 مشاهدة، أي ما يمثل نحو 35.7% من إجمالي العينة، وقد بلغ الوسيط العام لهذه الفئة (−2.828)، مما يشير إلى وجود أثر سلبي جوهري للمعلومات المحاسبية ذات الاتجاه الهابط على القيمة السوقية للسهم. وفي المقابل، تحققت الملاءمة القيمية الموجبة في 110 مشاهدة، بنسبة تقارب 64.3% من العينة، بوسيط عام بلغ (4.746)، مما يعكس قدرة المعلومات المحاسبية الإيجابية المتعلقة بربحية

السهم على تعزيز القيمة السوقية لدى غالبية المصارف محل الدراسة. وبلغت القيمة المطلقة لوسيط EPS عند توحيد الاتجاهين (3.949)، وهو ما يؤكد التأثير الفعال لربحية السهم كمؤشر لقابلية تفسير القيمة السوقية.

ب. الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية:

أظهرت النتائج أن الملاءمة القيمية السلبية للقيمة الدفترية تحققت في 70 مشاهدة، تمثل نحو 40.9% من العينة، بوسيط عام بلغ (1.449−). وتشير هذه القيم إلى أثر سلبي متوسط نسبياً للمعلومات المحاسبية المرتبطة بالقيمة الدفترية في حالة الأداء الضعيف أو تآكل حقوق المساهمين. أما الملاءمة القيمية الموجبة، فقد ظهرت في 101 مشاهدة بوسيط عام بلغ (2.191). وتدل هذه الأرقام على قدرة القيمة الدفترية على تفسير جزء ملموس من القيمة السوقية، خاصة في ظل استقرار أو تحسن المؤشرات المالية للمصارف. كما بلغ الوسيط المطلق للملاءمة القيمية للقيمة الدفترية (PVS_abs) (1.987)، ما يدعم الأثر الإيجابي النسبي لهذا المؤشر.

ج. الملاءمة القيمية لربحية السهم:

اتضح أن مصرف بغداد يحتل المرتبة الأولى من حيث قوة العلاقة بين ربحية السهم والقيمة السوقية، حيث بلغ وسيط الملاءمة القيمية لربحية السهم (٨.٦٢٥)، مما يعكس قدرة المعلومات المفصح عنها من قبله على توجيه قرارات المستثمرين بشكل إيجابي. يليه مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بوسيط بلغ (5.505)، ثم مصرف الاتحاد العراقي بوسيط (5.344)، مما يشير إلى مستويات ملاءمة مرتفعة نسبياً بين المعلومات المحاسبية والأداء السوقي في هذه المصارف. وفي المقابل، جاء مصرف إيلاف الإسلامي في ذيل الترتيب بوسيط سلبي بلغ (2.037−)، ما يدل على ملاءمة قيمية سلبية تعكس ضعف قدرة المعلومات المحاسبية المقدمة من المصرف على تفسير القيمة السوقية، وربما تعكس ذلك وجود خلل في جودة الإفصاح أو فجوات في الشفافية.

د. الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للسهم:

جاء مصرف الشرق الأوسط في المرتبة الأولى من حيث الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية، حيث بلغ الوسيط (4.377)، بما يشير إلى تميز هذا المصرف في تقديم معلومات محاسبية تعكس القيمة الحقيقية لحقوق المساهمين وتسهم في تقويم السوق للسهم. يليه مصرف بغداد بوسيط (4.281)، ثم مصرف آشور الدولي بوسيط (2.043). وعلى الجانب الآخر، أظهر مصرف سامر أدنى ملاءمة قيمية للقيمة الدفترية بوسيط سلبي (3.577−)، مما يشير إلى وجود فجوة بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها والقيمة السوقية، وهو ما قد ينتج عن ضعف جودة القياس المحاسبي أو محدودية الإفصاح المالي حول مكونات حقوق الملكية. ويتضح أن وسيط الملاءمة القيمية لربحية السهم أكبر نسبياً من وسيط الملائمة القيمية للقيم الدفترية، مما يعكس أهمية نتائج الأعمال (الأرباح) كمصدر أكثر تعبيراً عن الأداء في السوق العراقي مقارنة بالقيمة الدفترية. كما أن هناك أربع مصارف فقط تقدم ملاءمة قيمية لربحية السهم سلبية، وذلك مقابل 8 مصارف تقدم ملاءمة قيمية للقيم الدفترية سلبية، وهو ما يدعم فرضية أن المستثمرين يولون اهتماماً أكبر للربحية كمؤشر مركزي في التقييم. كما أن أداء المصارف غير متجانسة في الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية. فعلي سبيل المثال، نجد أن مصرف الشمال للتمويل والاستثمار يأتي في المركز الثاني بالنسبة للملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية التي يقدمها عن ربحية السهم، ولكن يأتي في المركز الثامن بالنسبة للملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية التي يقدمها عن القيم الدفترية، وهكذا بالنسبة لأغلب المصارف. مما يدل على تفاوت هيكلي في جودة الإفصاح حسب نوع المؤشر المحاسبي المستخدم.

بالنسبة للمتغير المعدل (أليات حوكمة الشركات):

أ. حجم مجلس الإدارة:

تشير النتائج إلى أن حجم مجلس الإدارة يتسم بقدرٍ عالٍ من الاستقرار والتجانس، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعدد الأعضاء نحو (٦.٦٦)، وهو قريب جداً من الوسيط (٧ أعضاء)، ما يعكس توزيعاً متقارباً نسبياً للبيانات حول هذا المستوى. كما

تراوحت الأحجام بين 4 و ٩ أعضاء، وهو نطاق ضيق نسبياً يدعم فكرة وجود إطار تنظيمي موحد أو التزام عام من المصارف بمعايير الحد الأدنى والأقصى لحجم المجلس. كما أن الانحراف المعياري المنخفض (١.٠٤٨) يعزز من فرضية التجانس، كما أن عدم دلالة اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque–Bera) تعني أن حجم المجلس يمكن استخدامه بثقة كمؤشر تحليلي في النماذج الإحصائية اللاحقة. وبالتالي تجانس حجم المجلس يعكس التزاماً شكلياً بالقواعد التنظيمية، لكنه لا يضمن بالضرورة فعالية الأداء أو جودة الحوكمة ما لم يقترن بعوامل أخرى كالتنوع والاستقلالية والاختصاص.

ب. تركز الملكية (نسبة المساهم الأكبر):

يظهر هذا المتغير تبايناً شديداً بين المصارف، حيث بلغ المتوسط (26.8%)، لكن الوسيط انخفض بشكل ملحوظ إلى (9.9%)، مما يعكس وجود قيم شاذة مرتفعة جداً (حالات لهيمنة مطلقة تقارب 91%). هذا التفاوت أكده أيضاً الارتفاع النسبي في الانحراف المعياري (٠.٢٧٥)، وكذلك دلالة اختبار (Jarque–Bera). وتدل هذه النتائج على أن هناك اختلالاً واضحاً في هيكل الملكية؛ ففي حين تحتفظ بعض المصارف بهيكل ملكية متوازن، تخضع أخرى لسيطرة مطلقة من مساهم رئيسي. هذا التركز يضعف من دور المساهمين الأقلية، ويهدد استقلالية القرارات، وقد ينتج حوكمة صورية لا تترجم إلى تحسين حقيقي في جودة الإفصاح المحاسبي، خصوصاً في موضوعات حساسة مثل الإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

ج. نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة:

توضح النتائج أن التمثيل النسائي في المجالس ضعيف للغاية، إذ بلغ المتوسط العام (6.9%)، بينما كانت القيمة الوسيطة (0%)، وهو ما يعني أن معظم المصارف لا تضم أي عضوات في مجالس إدارتها. ورغم أن الحد الأقصى وصل إلى 42.9%، إلا أن هذا يعد استثناءً لا يعكس التوجه العام. التوزيع غير الطبيعي والدلالة العالية لاختبار جاك بيرا تعزز هذه النتيجة. وهنا ضعف تمثيل المرأة يعد مؤشراً على خلل في مبدأ التنوع المؤسسي، وهو ما ينعكس سلباً على الحوكمة الشاملة. فوجود المرأة في المجلس ليس فقط قضية تمثيل شكلي، بل يرتبط بتحسين جودة الرقابة، والحد من السلوك الانتهازي، وتعزيز الإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية.

د. استقلالية المجلس:

بلغ متوسط استقلالية المجلس (٠.٢٩٨)، أي أن أقل من ثلث المشاهدات كانت لمجالس تحتوي على أعضاء مستقلين. كما أن الوسيط كان (٠)، ما يؤكد أن الغالبية العظمى من المصارف تفتقر إلى التمثيل المستقل داخل مجالس إدارتها. التباين الكبير، والاختبار الإحصائي الدال، يشيران إلى مشكلة مؤسسية حقيقية. وهنا غياب الاستقلالية يعد من أبرز نقاط الضعف في هياكل الحوكمة لدى المصارف العراقية. في السياق المحاسبي، يضعف غياب الأعضاء المستقلين من موثوقية الإفصاح المالي، ويجعل من المعلومات المفصح عنها – خاصة في موضوعات حساسة كالتنمية المستدامة – عرضة للتشويه أو التحيز لصالح الإدارة أو كبار المساهمين. وبالتالي تشير هذه النتائج إلى أن آليات الحوكمة على مستوى مجلس الإدارة في المصارف العراقية تفتقر إلى عناصر فاعلية مثل التنوع، الاستقلالية، وتوازن الملكية. وعلى الرغم من وجود درجة من التجانس في حجم المجلس، فإن محدودية تمثيل المرأة، وضعف الاستقلالية، وتركز الملكية، تقوض من قدرة هذه المجالس على أداء دورها الرقابي الفعال. وبالتالي، تضعف من قيمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وتؤثر سلباً على ملاءمتها للمستخدمين الخارجيين، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن أداء المصرف في جوانب الاستدامة والمسؤولية المؤسسية.

بالنسبة للمتغيرات المستقلة (الإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة):

أ. **التدريب والتأهيل:**

يمثل هذا المتغير أحد المؤشرات الجوهرية على مدى استعداد مجلس إدارة المصرف لممارسة دوره الرقابي والإشرافي بفعالية، وهو يقاس باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر مركب يعكس مستويات التعليم والخبرة والتدريب التخصصي. وتشير هذه النتائج إلى أن المتوسط الحسابي لقيم هذا المتغير يبلغ نحو (٦.٤٨٥)، بينما يبلغ الوسيط (٧.٢٤٥)، وهي دلالة على وجود انحراف طفيف في التوزيع نحو القيم المنخفضة (سالب الانحراف). هذا الفارق بين المتوسط والوسيط يوحي بوجود بعض القيم المنخفضة جداً (مثل حالات لم تسجل فيها جهود واضحة في التدريب)، ما أدى إلى سحب المتوسط لأسفل. ويؤكد هذا الاتجاه ما أظهره الانحراف المعياري البالغ (2.257)، والذي يدل على تباين كبير بين المصارف في مستويات التأهيل والتدريب التي يحصل عليها أعضاء مجالس إداراتها. وقد تراوحت القيم بين (0 – ٨.٨٧١)، أي أن هناك بعض المصارف لم تقدم أي نوع من التدريب أو التأهيل، وهو أمر يطرح إشكالية واضحة في مدى التزامها بمبادئ الحوكمة الرشيدة. هذا التباين الكبير يعد مؤشراً على غياب استراتيجية موحدة لتأهيل القيادات المصرفية في العراق، مما ينعكس على قدرتهم في تفسير وتحليل المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية، ومن ثم يؤثر على ملاءمة هذه المعلومات في دعم متخذ القرار.

ب. **عدد الدورات التدريبية:**

يقيس هذا المتغير عدد البرامج التدريبية الفعلية التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية، وهو يعكس الاهتمام العملي والتطبيقي بالتأهيل المستمر. وتظهر النتائج أن المتوسط الحسابي يبلغ (١.٥٠٣) دورة تدريبية، بينما يبلغ الوسيط ٢ دورات، مما يدل على أن معظم المصارف توفر تدريبات دورية، إلا أن بعضها لا يقدم أي تدريب على الإطلاق، كما يتضح من الحد الأدنى للقيمة (٠). وهذا بدوره أدى إلى خفض المتوسط الحسابي. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.645)، وهو يشير إلى أن التباين بين المصارف في هذا الجانب محدود نسبياً، لكنه يظل دالاً بالنظر إلى النطاق الضيق (٠ – ٢). ورغم بساطة هذا المتغير، إلا أنه يعكس غياب سياسات مؤسسية ملزمة لتدريب القيادات المصرفية، وهو أمر قد يضعف من قدرتهم على التفاعل مع متغيرات السوق، وعلى فهم وتفسير الإفصاحات المالية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، مما يضعف من قيمة المعلومات المحاسبية المستندة لتلك الإفصاحات. كما أن ذلك يسلط الضوء على ضرورة دعم قرارات مجلس الإدارة بالتأهيل المستمر حتى يكون مؤهلاً لدعم الشفافية وجودة التقارير المالية. وبالتالي البيانات الإحصائية الخاصة بمؤشري التدريب والتأهيل وعدد الدورات التدريبية تعكس تفاوتاً ملحوظاً في التزام المصارف العراقية بممارسات الحوكمة الفاعلة، مما يؤثر بدوره على فعالية استخدام المعلومات المحاسبية المفصح عنها، لاسيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

٤-٣ قياس النماذج الإحصائية:

النموذج الهيكلي الأول: الإفصاح عن التنمية المستدامة

ركز النموذج الأول على تأثير الإفصاح الاجتماعي للتنمية المستدامة، ممثلاً بمقياسي "الإنفاق على التدريب والتأهيل" و"عدد الدورات التدريبية"، على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية ممثلة بربحية السهم(EPS) والقيمة الدفترية للسهم (PVS). أظهرت النتائج أن الإنفاق على التدريب والتأهيل له تأثير إيجابي مباشر على ملاءمة ربحية السهم بنسبة ١٤.٢٪، بينما لم يُظهر تأثيراً على القيمة الدفترية. في المقابل، أظهر عدد الدورات التدريبية تأثيراً إيجابياً على كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية، بنسبة ٧.٧٪ و١٢.٧٪ على التوالي. تشير النتائج إلى أن التدريب المنتظم يعزز دقة الإفصاح وجودة التقارير المالية، خصوصاً في جانب الأرباح، ما يعزز قرارات المستثمرين. كما أن بعض المتغيرات الضابطة مثل حجم المصرف والرافعة المالية أظهرت تأثيراً إيجابياً على الملاءمة القيمية، في حين أظهر معدل العائد على الأصول تأثيراً سلبياً على ربحية السهم دون تأثير على القيمة الدفترية. أما من حيث الأهمية النسبية، فقد تصدر "التدريب والتأهيل" قائمة المتغيرات المؤثرة في ملاءمة

ربحية السهم، يليه حجم المصرف، ثم عدد الدورات التدريبية، في حين احتل "عدد الدورات" المرتبة الثانية بعد حجم المصرف في التأثير على القيمة الدفترية. وقد بلغت قيمة معامل التحديد 4.62% (R^2) لربحية السهم و٤.٤٦٪ للقيمة الدفترية، ما يشير إلى قدرة متوسطة للنموذج على تفسير التباين.

النموذج الهيكلي الثاني: آليات حوكمة مجلس الإدارة

استعرض النموذج الثاني تأثير آليات الحوكمة (تركيز الملكية، استقلالية المجلس، حجم المجلس، وتمثيل المرأة) على الملاءمة القيمية. أظهرت النتائج أن تركيز الملكية واستقلالية المجلس لهما تأثير إيجابي على ملاءمة ربحية السهم، بينما كان لهما تأثير سلبي على القيمة الدفترية، ما يشير إلى تفضيل الأداء قصير الأجل على حساب الإفصاح المالي المتوازن. كما أظهر حجم المجلس تأثيراً سلبياً على ربحية السهم وإيجابياً على القيمة الدفترية، في حين لم يكن لتمثيل المرأة أي تأثير معنوي. عززت المتغيرات الضابطة مثل حجم المصرف والرافعة المالية من التفسير الإيجابي للملاءمة القيمية، في حين استمر العائد على الأصول في إظهار تأثير سلبي على ربحية السهم. أما من حيث الأهمية النسبية، فقد تصدرت استقلالية المجلس (سلباً) متغيرات التأثير على القيمة الدفترية، يليها حجم المصرف، بينما تصدر حجم المصرف (إيجاباً) التأثير على ربحية السهم، مقابل تأثير سلبي لحجم المجلس. بلغت قيمة R^2 في هذا النموذج ٣.٣٪ لربحية السهم و٧.٩٢٪ للقيمة الدفترية.

النموذج الهيكلي الثالث: الدمج بين الإفصاح والحوكمة

دمج هذا النموذج بين متغيرات الإفصاح وآليات الحوكمة لاختبار الأثر المشترك على الملاءمة القيمية. أظهرت النتائج استقراراً عاماً في تأثير المتغيرات، ما يدل على أن كلا المتغيرين (الإفصاح والحوكمة) يمتلكان تأثيراً مستقلاً وثابتاً. الاستثناء الوحيد كان في اختفاء الدلالة الإحصائية لتأثير تركيز الملكية على ربحية السهم، وهو ما يُفسَّر بأن الإفصاح الشامل يقلل من تأثير المساهم الأكبر. بلغت قيمة R^2 لهذا النموذج ٥.٦٪ لربحية السهم و٩.٥٨٪ للقيمة الدفترية، وهي النسب الأعلى بين النماذج الثلاثة، ما يعزز فكرة أن الدمج بين الإفصاح والحوكمة يعزز تفسير التباين في جودة المعلومات المحاسبية.

الجدول ٣. تأثير التنمية المستدامة وحوكمة الشركات على أهمية المعلومات المحاسبية

	EPS_abs			*PVS_abs*		
	Model (1)	*Model (2)*	*Model (3)*	*Model (1)*	*Model (2)*	*Model (3)*
Training & Qualification (TQ)	**0.1417**		**0.1486**	**-0.0245**		**-0.0215**
	[6.17]* **		**[6.28]*** **	**[-1.04]**		**[-0.91]**
Training Courses (TC)	**0.0765**		**0.0728**	**0.1274**		**0.1252**
	[3.21]* **		**[3.05]*** **	**[5.45]*** **		**[5.47]*** **
Board Size (BSize)		**-0.0831**	**-0.0915**		**0.0420**	**0.0402**
		[-3.43]* **	**[-3.82]*** **		**[1.78]***	**[1.72]***
Majority Shareholder (MS)		**0.0653**	**0.0289**		**-0.1119**	**-0.1148**
		[2.71]* **	**[1.18]**		**[-4.75]*** **	**[-4.80]*** **
Women in Board (WiB)		**-0.0332**	**-0.0219**		**-0.0026**	**0.0085**
		[-1.42]	**[-0.94]**		**[-0.12]**	**[0.38]**
Board Independence (Bind)		**0.0547**	**0.0749**		**-0.1969**	**-0.1940**
		[2.31] **	**[3.17]*** **		**[-8.53]*** **	**[-8.39]*** **
Bank Size (BankSize)	**0.1280**	**0.1095**	**0.1256**	**0.1462**	**0.1686**	**0.1751**
	[5.82]* **	**[4.86]*** **	**[5.62]*** **	**[6.65]*** **	**[7.71]*** **	**[8.05]*** **
Return on Assets (ROA)	**-0.0427**	**-0.0599**	**-0.0204**	**0.0316**	**-0.0309**	**-0.0128**
	[-1.84]*	**[-2.60]*** **	**[-0.86]**	**[1.37]**	**[-1.37]**	**[-0.55]**
Leverage (LEV)	**0.0380**	**0.0359**	**0.0421**	**0.0919**	**0.0823**	**0.0938**
	[1.69]*	**[1.54]**	**[1.83]***	**[4.10]*** **	**[3.63]*** **	**[4.16]*** **
Constant	**-2.0053**	**-0.6481**	**-1.4642**	**-2.0284**	**-0.6481**	**-2.5249**
	[-5.28]* **	**[-1.67]***	**[-3.65]*** **	**[-5.32]*** **	**[-1.67]***	**[-6.52]*** **
			Key Regression Statistics			
Adjusted R-squared	**4.62%**	**3.30%**	**5.67%**	**4.46%**	**7.92%**	**9.58%**
Fisher test (χ^2-stats.)	**(90.45)*** **	**(64.82)*** **	**(114.4)*** **	**(88.18)*** **	**(164.5)*** **	**(197.9)*** **
			Practical significance for Variables: Effect Size (Cohen's d)			
Training & Qualification (TQ)	**0.9912**		**1.0221**	**-0.1676**		**-0.1486**
Training Courses (TC)	**0.5157**		**0.4964**	**0.8783**		**0.8932**
Board Size (BSize)		**-0.5546**	**-0.6217**		**0.2888**	**0.2809**
Majority Shareholder (MS)		**0.4382**	**0.1921**		**-0.7706**	**-0.7838**
Women in Board (WiB)		**-0.2296**	**-0.1530**		**-0.0195**	**0.0621**
Board Independence (Bind)		**0.3735**	**0.5159**		**-1.3837**	**-1.3701**

المصدر: اعداد الباحثان

النموذج الهيكلي الرابع: الدور المعدل المحتمل لآليات حوكمة مجلس الإدارة في العلاقة بين الإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية

هدف النموذج الهيكلي الرابع إلى تحليل الدور المعدل المحتمل لآليات حوكمة مجلس الإدارة في العلاقة بين الإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، سواء من خلال ربحية السهم أو القيم الدفترية. يتكون النموذج من أربعة انحدارات فرعية، كل واحد منها يختبر التفاعل بين مقياسي الإفصاح (التدريب والتأهيل، وعدد الدورات التدريبية) مع إحدى آليات الحوكمة (حجم المجلس، تركّز الملكية، تمثيل المرأة، واستقلالية المجلس).

٤-٤ حجم الأثر للدور المعدل:

كشفت النتائج عبر الانحدارات الأربعة في الجدول ٤. عن تفاوت ملحوظ في قدرة آليات الحوكمة على تعديل العلاقة بين الإفصاح عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والملاءمة القيمية، وهو ما يساهم في ترتيب الأولويات الاستراتيجية للمصارف فيما يتعلق بتطوير بيئة الحوكمة وتحسين جودة الإفصاح.

الجدول ٤. الأهمية العملية لأدوار المنسق: حجم التأثير

	EPS_abs				*PVS_abs*			
	Model (4a)	***Model (4b)***	***Model (4c)***	***Model (4d)***	***Model (4a)***	***Model (4b)***	***Model (4c)***	***Model (4d)***
BSize × TQ	-0.6882				-0.1447			
BSize × TC	0.3654				0.4850			
MS × TQ		0.2376				-0.3272		
MS × TC		0.6931				0.7217		
WiB × TQ			0.6816				0.4800	
WiB × TC			0.7602				0.7283	
Bind × TQ				0.0393				0.0362
Bind × TC				1.3550				1.2741

الجدول: اعداد الباحثان

ومن النتائج يتضح الاتي:

بالنسبة لمقياس التدريب والتأهيل: وفقاً لملاءمة القيمية لربحية السهم، فنجد حجم أثر متوسط للمتغيرين التفاعليين (التدريب والتأهيل × حجم المجلس)، (التدريب والتأهيل × تمثيل المرأة بالمجلس) على الملاءمة القيمية لربحية السهم. وفي المقابل، كان للمتغير التفاعلي (التدريب والتأهيل × تركز الملكية) حجم أثر صغير على ربحية السهم. بينما لم يكن للمتغير التفاعلي (التدريب والتأهيل × استقلالية المجلس) أي حجم أثر يذكر على الملاءمة القيمية لربحية السهم. أما بالنسبة للملاءمة القيمية للقيم الدفترية، فنجد حجم أثر صغير للمتغيرين التفاعليين (التدريب والتأهيل × تركز الملكية)، (التدريب والتأهيل × تمثيل المرأة بالمجلس) على الملاءمة القيمية للقيم الدفترية. بينما لم يكن للمتغيرين التفاعليين (التدريب والتأهيل × حجم المجلس)، (التدريب والتأهيل × استقلالية المجلس) أي حجم أثر يذكر على الملاءمة القيمية للقيم الدفترية. وهذا يشير إلى أن الإفصاح النوعي أقل فعالية في تعزيز القيمة المحاسبية ما لم يساند ببنية حوكمة منفتحة ومتنوعة.

بالنسبة لمقياس عدد الدورات التدريبية: وهنا نكتشف أن للمتغير التفاعلي (عدد الدورات × استقلالية المجلس) حجم أثر كبير على الملاءمة القيمية سواء لربحية السهم أو القيم الدفترية، ما يعكس الدور المحوري للاستقلالية في تفعيل القيمة الكامنة في الإفصاح الكمي. بينما كان للمتغيرين التفاعليين (عدد الدورات × تركز الملكية)، (عدد الدورات × تمثيل المرأة بالمجلس) حجم أثر متوسط على ربحية السهم والقيم الدفترية، مما يبرز أهمية تنويع المجلس وموازنة هياكل الملكية في دعم دور الإفصاح. وفي المقابل، كان للمتغير التفاعلي (عدد الدورات × حجم المجلس) حجم أثر صغير. تشير هذه النتائج إلى أن التركيز على استقلالية المجلس وتفعيل برامج تدريبية كمية مكثفة يمثلان مدخلين فعالين لتحسين جودة المعلومات المحاسبية . كما أن الاعتماد فقط على برامج تأهيل نوعي دون تعزيز الجوانب البنيوية والتمثيلية في الحوكمة قد يؤدي إلى أثر محدود . لذا، فإن المزج بين الإفصاح الكمي الفعال وآليات حوكمة مؤسسية رشيدة هو السبيل الأمثل لتعظيم الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، سواء من منظور السوق (ربحية السهم) أو من منظور القيمة الدفترية.

٥- الاستنتاجات والتوصيات

٥-١ الاستنتاجات:

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية، توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

أ. اظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي مباشر للإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة، لاسيما المتعلقة بالتدريب والتأهيل وعدد الدورات التدريبية، على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية في المصارف العراقية. حيث ان زيادة فرص التدريب العملي تعزز كفاءة إعداد التقارير المالية ومصداقيتها، فقد ساهم الإفصاح عن هذه الأنشطة في تعزيز جودة المعلومات المرتبطة بربحية السهم، بينما كان أثره أكثر محدودية على القيم الدفترية، مما يشير إلى تركز التأثير الإيجابي في البيانات ذات الطابع الربحي.

ب. كشفت المتغيرات التفاعلية عن أن عدد الدورات التدريبية يمتلك تأثيراً غير مباشر إيجابياً ملموساً من خلال جميع آليات الحوكمة الأربعة، مما يشير إلى أن التكرار والانتظام في التدريب يكتسبان فعالية إضافية عند تفاعلهما مع بنية الحوكمة التنظيمية. وفي المقابل، جاء تأثير التدريب والتأهيل غير مباشراً عبر آليتين فقط هما تمثيل المرأة بالمجلس، في المقابل فأن تركز الملكية واستقلالية المجلس لم يظهرا دوراً معدلاً في العلاقة مع مقياس التدريب والتأهيل، ما يعكس ربما الطبيعة المختلفة لهذا النوع من التأهيل.

ج. اتضح أن تفاعل عدد الدورات التدريبية مع استقلالية المجلس كان له أثر كبير على كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية، مما يعكس الدور المركزي لاستقلالية المجالس في تفعيل فعالية الإفصاح الكمي وتحويله إلى معلومات ذات قيمة حقيقية. كما كان هناك أثر متوسط للتفاعل مع كل من تركز الملكية وتمثيل المرأة، ما يبرز أهمية التوازن في هياكل الملكية وتنوع التمثيل داخل المجالس.

٥-٢ التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، نوصي بمجموعة من التوصيات اهمها:

أ. ضرورة إلزام الشركات المدرجة بالبورصة العراقية بالإفصاح عن أداء الاستدامة مع التقارير المالية أو بشكل منفصل وذلك لوجود تأثير إيجابي للإفصاح عن الاستدامة في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسهم في تعزيز قيمة الشركة ويقلل من القيود المالية التي تواجهها الشركات عند محاولة حصول الشركة على تمويل خارجي.

ب. استثمار العلاقة الإيجابية بين الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة المتعلقة بالتدريب والتأهيل وعدد الدورات التدريبية وبين ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

ج. ضرورة تبنى الشركات لآليات وقواعد حوكمة الشركات لما لها من تأثير إيجابي وذا دلالة إحصائية على العلاقة بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

د. ضرورة قيام إدارة البورصة العراقية بتوفير قاعدة بيانات عن ممارسات وأنشطة الاستدامة بالنسبة للشركات المدرجة بسوق المال العراقي على نمط ما توفره أسواق المال العالمية بحيث تكون متاحة لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة من أجل مساعدتهم في تقييم الأداء المالي وغير المالي لتلك الشركات، وهو ما سوف ينعكس على زيادة فعالية أداء سوق المال ويعمل على جذب مزيدا من الاستثمارات في السوق المالي.

هـ. ايعاز المصارف بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال دعم المشاريع وتوفير فرص عمل للعاطلين واجراء الدورات التدريبية للحد من البطالة وبما يؤدي الى تحقيق الاستدامة الاجتماعية.

و. تشجيع المصارف على دعم المشاريع الصديقة للبيئية ووضع أولويات وامتيازات لها من خلال منح قروض وتخفيض الفائدة.

References

المصادر العربية:

١. ابراهيم، رشا احمد على. (٢٠٢٣). الافصاح عن الشمول المالي واهميته في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتعزيز مصداقية التقارير المالية: دراسة ميدانية على البنوك المدرجة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للبحوث التجارية – جامعة المنوفية، ٤٨(١)، ٣١٥-٣٥٨.

٢. إبراهيم، نهلة محمد السيد. (٢٠٢٠). أثر مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة على الأداء المالي المستقبلي للشركات في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠-دراسة تطبيقيه على الشركات المدرجة في البورصة السعودية. الفكر المحاسبى, ٢٤(٤) , ٤٦١-٤٩٢.

٣. أبو شعالة، كريمة الهادي والجنابي، أكرم سالم حسن. (٢٠٢٠). دور الحوكمة في تعزيز الاستدامة المؤسسية: دراسة حالة فى المؤسسة الوطنية للنفط. المؤتمر العلمي الدلي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة.

٤. حميدات، محمد محمود احمد. (٢٠١٧). دور الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في تحسين موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية. جامعة البلقاء التطبيقية ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح.

٥. درويش، محمد عبد الفتاح حسنين وعبد البر، عمرو حسين وجوهر، كريم مصطفى. (٢٠١٩). مداخل التنمية المستدامة وعلاقاتها بآليات الحوكمة بغرض الحفاظ على بيئة التصنيع–دراسة تطبيقية. مجلة العلوم البيئية, ٤٧(٣) , ٥٢١-٥٥١.

٦. سلمى، دوحة. (٢٠١٨). حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري من أجل تحقيق تنمية مستدامة بالدول النامية" حالة تونس والجزائر". مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة, ١(١), ٦٨-٨٠

٧. عز العرب، بركات فرج محمد. (٢٠٢١). دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة بمراكز الشباب. المجلة العلمية لعلوم وفنون الرياضة، ٤٣(١).

٨. علي، عرفات حمد عبد النعيم. (٢٠١٩). تأثير الدور الحوكمي لمجلس الإدارة في تحسين القيمة الملائمة لدوافع الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية وذلك من منظور المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية.

٩. قادر، ثامر حسين وجاسم، مثنى روكان. (٢٠٢٢). تأثير اليات حوكمة الشركات في ملائمة قيمه المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، ١٨(٥٧).

١٠. عرفه، نصر طه حسن ومليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم. (٢٠١٦). الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. الفكر المحاسبى, ٢٠(٧) , ٥١١-٥٤٢.

١١. الجرف، ياسر أحمد. (٢٠١٧). أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية في البنوك السعودية دراسة نظرية وميدانية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية, ١(١) , ١٥٢-٢١٩.

١٢. حميدات، محمد حمود والعيسى، محمد سليم وأبو ريشة، خالد عريج. (٢٠١٦). دور الافصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في تحسين موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية. جامعة البلقاء التطبيقية.

المصادر الأجنبية:

13. Almujamed, H. I., & Alfraih, M. M. (2020). Corporate governance and value relevance of accounting information: Evidence from Kuwait. International Journal of Ethics and Systems, 36(2), 249-262.

14. Boeva, B., Zhivkova, S., & Stoychev, I. (2017). Corporate governance and the sustainable development. European Journal of Economics and Business Studies, 3(1), 17-24. https://doi.org/10.26417/ejes.v7i1.p17-24
15. Migliavacca, A. (2024). Value relevance of accounting numbers and sustainability information in Europe: Empirical evidence from nonfinancial companies. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 55, 100620. https://doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2024.100620
16. Moolkham, M. (2024). The impact of sustainable development on the relevance of accounting information and financial activities: Evidence from Thailand. PloS one, 19(11), e0313299.
17. Ohlson, J. A. (1995). Earnings, book values, and dividends in equity valuation. Contemporary accounting research, 11(2), 661-687.
18. Ramzy, O., El Bedawy, R., Anwar, M., & Eldahan, O. H. (2019). Sustainable development & good governance. *European Journal of Sustainable Development*, *8*(2), 125-125.